مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

MJAES

المجلد السادس العدد الثالث 2016

Doi: 10.18081/mjaes/2016-6/76-95

الملكية والدولة الاقتصاد المتناغم أم المتناقض...؟

العراق انموذجا مع اشارة لبعض الدول مقارنة للمدة 2003 2014

غسان طارق ظاهر *

الملخص

تواجه الاقتصادات النامية ضغوطا على الانفاق التشغيلي، لتلبية متطلبات البنية التحتية العامة فضلا عن ان قيود التمويل في هذه البلدان أكثر حدة منها في الاقتصادات المتقدمة، مما يجعلها عرضة لعجز دائم في موازناتها العامة، لذا دعت المنظمات الدولية الدول النامية الى ضبط الانفاق العام واحترام الحدود الموضوعة للضرائب والاقتراض بما يتناغم مع الية الرأسمالية الجديدة، فقد فرضت معاهدة الاستقرار والنمو التي عقدها الاتحاد الاوروبي "على جميع الاقتصادات غنية كانت أم فقيرة، أن توزع مواردها المحدودة بين احتياجاتها المتنافسة بما يحقق التوازن بين الاستثمار المادي والاستثمار في رأس المال البشري كالتعليم والرعاية الصحية والقطاعات الاجتماعية الاخرى مع التأكد من كفاية الموارد المتوافرة لتغطية الانفاق الجاري، فضلا عن تنمية دور القطاع الخاص لما توفره المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دعم وقوة لصناع القرار الاقتصادي في جميع الدول على حد سواء. لذا فالبحث يدور حول دور القطاع الخاص في العراق في المرحلة الراهنة كقطاع ساند للقطاع العام، لاسيما ان الاقتصاد العراقي يعاني من عجزا ثنائيا، بيد ان التساؤل الذي يطرح هل القطاع الخاص ومدخراته قادرا على ان يحل محل القطاع العام في رسم محاور الاقتصاد المحلي في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة.

"اعط رجلا ملكية امنة على شكل صخرة جرداء ، وسيحولها الى جنة عدن.. ان سحر الملكية يحول الرمال الى ذهب"(ارثر يونغ ١٧٨٧)

الكلمات الافتتاحية : القطاع الخاص، الفقر، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مؤشرات التنمية الاقتصادية

المقدمة

صراع طويل عاشه المجتمع العراقي مع الحروب والازمات التي ما انفكت تطارد احلام الجمهور البسيطة في توفير ابسط مستلزمات العيش التي اقرتها الدساتير العالمية والمنظمات الدولية لحقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني تمخضت بتغيير شامل للنظام السياسي عام ٢٠٠٣ من النظام الشمولي الى ارساء قواعد الديموقراطية السياسية، الا ان النظام الاقتصادي لم يطرأ عليه اي تغيير اذ بقيت هويته اقتصاد مركزي –ريعي، تتولى فيه الدولة دور الاب المنفق على رعاياه

* المدرس الدكتور، جامعة المثنى/كلية الادارة والاقتصاد

حتى اصبح المجتمع العراقي راكب مجاناً Free Raider، اذ ان الدولة اليوم توفر نحو ٥٠% من استهلاك المواطن من السلع والخدمات، ولكن مساهمة الفرد في الناتج لا تتعدى ١% . ان الهوية الجديدة المزمعة للاقتصاد العراقي هي التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي و ألغاء أسلوب التخطيط المركزي المجزأ الذي كان متبعًا لسنوات طويلة، بمزيدا من الانفتاح والتحرير والتنافسية وتوفير فرص العمل الى ما يزيد عن ٤ مليون موظف حسب احصاءات وزارة التخطيط العراقية بعدما كان لا يتجاوز ٨٠٠ الف عام ٢٠٠١، كتعويض عن حرمان...!

وفي ظل هذه الاوضاع لم يرسم فعليا اية ملامح لمشاركة القطاع الخاص بمسيرة التنمية والنمو، فقد اصبحت الكتل السياسية تتنازع فيما بينها نحو تحقيق احلام وطموحات الشعب من خلال الضغط على النفقات الحكومية في محاولة منها لكسب ود الشارع السياسي اولا ولزيادة موارد احزابها ثانيا، الامر الذي شجع على ازدياد ظاهرة الفساد المالي والاداري حتى باتت احد المرتكزات الاساسية في حياة الفرد المسكين!!

تتلخص المرحلة الراهنة للاقتصاد العراقي بعجزا ثنائيا بقطاعيه العام والخاص، (عجزا داخليا) في حساب راس المال، (وعجزا خارجيا) في حسابه الجاري في ظل تراجع اسعار النفط في السوق العالمية الجاري لتنامي المصادر الاخرى البديلة للطاقة (الطاقة النظيفة) فضلا عن المنافسة الكبيرة للدول المنتجة للنفط وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية التي تصدر ما يقارب ٨ مليون برميل يوميا بجودة المنتج (النفط الصخري)، اضافة الى ارتفاع الانفاق العسكري خلال العامين الاخيرين لمواجهة اخطار الارهاب والقضاء عليه، مما ادى الى اقرار موازنة عام ٢٠١٥ بعجزا بلغ (٢٤،١٩٤،٩١٩،٤٨١) دينار عراقي او ما يعادل٢٠،٥ مليار دولارا امريكيا، ومصادقة الكتل السياسية على موازنة ٢٠١٦ بعجزا بلغ(٢٥،٤٠١،٢٣٥،٧٨٣) دينار عراقي او ما يعادل ٢١،٥ مليار دولار امريكي، حسب ما اقره قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦. ان عملية الاصلاح التي اقرت في الاستراتيجية الخاصة بتطوير القطاع الخاص ٢٠١٣-٢٠١٧، ركزت على وجوب ان لا تكون عملية اصلاح فردية تتحملها الدولة فقط، بل ضرورة ان يكون للجمهور مشاركة حقيقية ممثلا بالقطاع الخاص، في رسم السياسة الاقتصادية وتحمل عبئها، لأن اية مخالفة لذلك ستكون بادرة للعودة الى اشكالية الادارة وفق النظام الشمولي.

أهمية البحث :

يلعب القطاع الخاص دورا اساسيا في التنمية الاقتصادية من خلال المشاركة في صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي كواجب وطني واخلاقي، فأبعاد التنمية ومنافعها تعود على الجميع، لذا فان اهمية البحث تأتي في تسليط الضوء على مقومات ومعوقات النهوض بواقع القطاع الخاص للمرحلة الراهنة وفرص تطوره.

مشكلة البحث:

لخصت مشكلة البحث في مجموعة من الاسئلة هي:

- هل القطاع الخاص في العراق قادرا على ان يلعب دورا بارزا في عملية التنمية الاقتصادية ويكون أداة حقن للاقتصاد المحلي في رفد الطلب المحلي المتزايد وكقطاع مساند للقطاع العام ؟
- هل ان القرارات الحكومية والبيروقراطية العالية كانت عاملا في تراجع مؤشرات القطاع الخاص في العراق؟
- هل ضعف الادخارات العائلية عاملا مثبطا للاستثمار في العراق؟

- هل ان السياسة الائتمانية للمصارف العراقية قادرة على الايفاء بمتطلبات العملية الاستثمارية ؟

فرضيات البحث :

يرى الباحث أن فرضيات البحث التي تم اقتراحها لتكون مداراً للبحث والدرس والتحليل واستخلاص النتائج الضرورية والتي تكون قابلة للأثبات هي:

- ان القطاع الخاص غير مؤهل في الظروف الراهنة ليوكل اليه مهام اقتصادية ليكون بديلا عن القطاع العام.
- ان العوامل السياسية والمحاباة تأثر سلبيا في تنامي القطاع الخاص فضلا عن قضايا الفساد الاداري والمالي والبيروقراطية العالية للمؤسسات العامة والقيود الكثيرة .
- ضعف الدخل والادخارات المحلية يقف حائلا امام تقدم القطاع الخاص في العراق.

هدف البحث :

بيان اثر الملكية الخاصة كبديل عن الملكية العامة في النهوض بواقع التنمية الاقتصادية في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٤ في ظل تراجع مؤشرات اسواق النفط العالمية، بالاعتماد على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق وبعض الدول المقارنة.

المحور الاول

الملكية والدولة في العصور القديمة

توطئة

تشير الادبيات الاقتصادية الى ان الافكار الاقتصادية والفلسفات المتعلقة بالملكيات الخاصة والعامة ليست وليدة هذا اليوم بل لها تاريخ قديم، ربما تزامن مع بداية تطور البشرية، فنظام فنظام المقايضة وجد نتيجة صفة التملك لإشباع الحاجات المتنامية، كذلك تضمنت شريعة حمورابي حماية الدولة للملكيات الخاصة قبل ١٨٠٠ ق.م، فضلا عن ما تناقلته النصوص الفرعونية المكتشفة اثر عمليات التنقيب، الذين اقروا حقوق الملكية الفردية المطلقة كحق امتلاك او انتفاع فضلا عن ما يسمى بالملكية المقيدة (الارض لأغراض المعابد)(د. مدحت القريشي ،٢٠١١ : ٣٧) .

اما الفلاسفة اليونانيين فقد كان لهم شأن واضح بخصوص الملكية الخاصة، فقد اشار افلاطون Plato (٤٢٨-٣٤٧ق.م)، في كتابه "جمهورية افلاطون" اباحة حق التملك وتكوين العائلة لغير الجنود(د. لبيب شقير،١٩٨٦ : ٣٣) ، أما أرسطو (٣٨٤-٣٢٢ق.م) فقد رأى ان حب التملك المتولد من حب الذات اساس الانتاج، لذا فهو يشجع على حق التملك الخاص ولا يرى بالملكية الجامعية سببا للإنتاج(المصدر نفسه، ص٤١).

٢- النظرة الى الملكية والدولة في العصور الوسطى

اثرى الفلاسفة والمفكرين العصور الوسطى بالآراء والفلسفات المتعلقة بالملكية الخاصة كآراء الفيلسوف القديس توما الأكويني الذي يرى بضرورة التملك الخاص من اجل مصلحة الشعوب او الجماعة(د. مدحت القريشي ،٢٠١١ : ٥٥)' هذه النظرة الى التملك تتطابق مع فلسفة النظام الرأسمالي الذي يقوم على مبدأ التملك والطبقية كقانون طبيعي، بل يذهب منظري النظام الرأسمالي بضرورة حتمية الطبقية، لان من هم الاوفر حظا سيقع على عاتقهم مد الطبقة الفقيرة بالدخول اللازمة لمعيشتها، ولولا وجود الاغنياء لما عاش الفقراء، ولما استمرت الحياة.

٣- الملكية والنظام الاسلامي

مع مجيئ الاسلام في بداية القرن السابع الميلادي واقامة النظام السياسي والاجتماعي

وفق ايديولوجيا سماوية، اقرت الطبقية وحق التملك ففي آيات عدة يشير الباري الى التمايز بين خلقه.
قال تعالى:
(والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم)٢٤ المعارج
وقوله تعالى (يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل) ٢٩ النساء
تدل كلتا الآيتين الشريفتين على التملك الخاص بقرينة (اموالهم واموالكم)، اما الاحاديث الشريفة فقد اكدت على حق المواريث وملكية الأرض بل ذهبت الى اكثر من ذلك عندما اوصى الرسول (ص) بالجار حتى ظن المسلمين بانه (ص) سيورثه، فضلا عن بيان حق التملك بالانتفاع، فقد قال الرسول (ص) (من احيا ارض ميتة فهي له).

ان فلسفة اقرار الاسلام لحق التملك لبيان ما يترتب على المسلمين من فروض تتعلق بالزكاة والخمس والانفاق وغير ذلك، فتلك التشريعات تستلزم بالبداهة الاعتراف بحق الملكية الخاصة، لأن هذا الحق محله المال(عبد اللطيف،٢٠٠٩ : ٩١).
ان الرؤية الاسلامية لا تتفق مع نظرة الرأسمالية والاشتراكية في جعل الملكية الخاصة هي المبدأ او الاشتراكية في الملكية مبدأ عاما،
بل يؤمن بالملكية الخاصة، والملكية العامة، وملكية الدولة(الصدر ،١٩٨٧ : ٢٨٠).

لا يحصر الإسلام مفهوم الملكية في حب السيطرة والاستحواذ على المال بل أعطاها مفهوما اوسع واعمق تتماشى مع غريزة الانسان وميله الذي فطر عليها(النبهاني،٢٠٠٤ : ٧٠).

كقوله تعالى:

(زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والانعام والحرث ذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حسن الماب) ال عمران ١٤.

اما الملكية العامة، فالمشرع الاسلامي يرى انها الملكية التي يشترك بها الجميع كملكية المساجد والأعيان الموقوفة والأنهار الكبيرة والطرق والجسور والمناطق المحمية من قبل الدولة للمجتمع، فقد اباح الرسول (ص) الشراكة في ثلاثة النار والماء والكلأ .

اما ملكية الدولة فهي الملكية التابعة للدولة تحت إشراف الحاكم أو ولي الأمر، كبيت المال والتي تشترط تحقيق المصلحة العامة للمجتمع.

٤- الملكية والدولة فترة الثورة الصناعية

تشير الحقائق التاريخية الى ان تطور النشاط التجاري وبروز ملامح النظام الاقتصادي تعود للاكتشافات الجغرافية الكبرى على يد العالم الايطالي كرستوفر كولومبوس في ١٤٩٢م والطريق البحري الى الهند ١٤٩٨م، الامر الذي مهد لظهور المدارس الاقتصادية والسياسية والفلسفية الجديدة التي عالجت المشكلات الطارئة الجديدة، والتي نظرت لدور الملكية الخاصة وملكية الدولة في تطوير الاقتصاد. ولعل الاحداث التاريخية المتعاقبة للمدارس الاقتصادية الكبرى تبرز لنا حقيقة اهمية الملكية العامة والخاصة في مجمل النشاط الاقتصادي، فقد نادى أنطوان دي مونكرتيان بداية القرن السادس عشر بالدور الرئيس للملكية العامة في ادارة دفة الاقتصاد نحو سياسة تجارية متشددة واتباع اسلوب الرقابة النوعية والتوجيه، لا سيما ما يتعلق بحركة المعدنين الذهب والفضة كونهما يمثلان قوة الدولة. اما انصار الملكية الخاصة فيعد الفيزوقراط اول مذهب اقتصادي نادى بها، ولعل شعارهم البراق (دعه يعمل دعه يمر) ذا مكانة مرموقة لا سيما بعد مقارنة منجزات السوق التنافسية اليوم والكلمات الاربعة للفيزوقراط. (كالبرث،١٩٧٨ : ٦٤).

فـي اعقـاب ذلـك ظهـرت المدرسـة الكلاسـيكية Classical School (١٧٧٦-١٨٧١) وفقـا للتطـورات الاقتصـادية والاجتماعيـة التـي شـهدتها اوروبا، اذ بدأت ملامح الاقتصاد الرأسمالي تأخذ بالوضـوح. ان المبدأ الاساس لهذه المدرسة يقوم على الملكية الخاصة للأموال وعلى حرية التعاقد والاستهلاك والانتاج بدافع الربح النقدي، ويرى رائد المدرسة الكلاسيكية ومنظر علم الاقتصاد، آدم سميث Adam Smith (١٧٢٣-١٧٩٠م) في كتابه البحث عن طبيعة واسباب ثروة الأمم عام ١٧٧٦ الذي اطلقه قبيل قيام الثورة الصناعية في بريطانيا، يرى أن الفرد هو الوحدة الرئيسة للنشاط الاقتصادي.

استند سميث الى ما اسماه باليد الخفية the invisible hand وهي استعارة بلاغية Metaphor، في تحقيق توازن السوق، وعدها السبيل الذي يهيئ لكلا المنتجين والمستهلكين اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة. فلو تدخلت الحكومة للسيطرة على الاسواق وتحقيق التوازن، فان الاسواق لن تجد الطريق الاكثر كفاءة في بلوغ غاياتها.

"اليد الخفية استعارة بلاغية لقانوني العرض والطلب"

في تعريفه للرأسمالية ركز بيجو على ظاهرة التملك لدى الافراد لأدوات الانتاج مفرقا في ذلك بينها وبين تملك الدولة في النظام الاشتراكي لأدوات الانتاج.(د. كامل عبد الكريم،١٩٨٨ : ٥٠).

٥- كيف ينظر Marx للملكية الخاصة ..؟

تعد الملكية الخاصة المبدأ السائد والأكثر شيوعاً في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية عبر التاريخ، فضلا عن العلاقة الطردية بين الملكية الخاصة وسياسات الدولة ، اذ ان الملكية الخاصة محفزا للأفراد نحو التطور والتنمية، ذلك ان صفة التملك ميل غريزي عند الانسان، بيد ان ذلك لم يكن حاجزا امام مفكرين اقتصاديين نحو الدعوة لضرورة الملكية العامة او ملكية المجتمع، فقد تبلورت الأفكار الاشتراكية الداعية الى الملكية العامة وتدخل الدولة ضمن نظرية متكاملة على يد الاقتصادي والفيلسوف الألماني Karl Marx، بعد غياب التبرير الفلسفي والمنطقي لملكية المجتمع.

تاريخيا يصعب الإشارة الى بداية الاشتراكية كفكر وفلسفة، فقد اقترنت الفلسفة الاشتراكية في البدء بمسألة العدالة الاجتماعية، أي في اللحظة التي بدأ فيها الانسان يحلم بالعدل الاجتماعي وفي تحقيق الامن الاقتصادي في مواجهة الظلم الاجتماعي.(المصدر نفسه، ص١٣٨)

فالاشتراكية Socialism لها معان عدة، ولكننا نستطيع ان نحدها بتكفل الدولة بإعالة الافراد كلما تغلغل نفوذ الدولة بإدارة النشاط الاقتصادي، وتعني ايضا ان تكون المشاريع الاقتصادية مملوكة للدولة، بيد إن الفكر الاشتراكي تعددت مدارسه، فهناك الاشتراكية الخيالية أو الطوباوية Utopia Socialism التي ما انفكت عن محاربة الرسمالية كنقيض تغيب فيه العدالة والروح الانسانية وان الكفاح المسلح الطريق الامثل نحو تحقيق الهدف، ولعل ابرز مفكريها سان سيمون (١٧٦٠-١٨٢٥) وجارلس فوريه (١٧٧٢-١٨٣٧) وسيسموندي (١٧٧٣-١٨٤٢) وروبرت أوين (١٧٧١-١٨٥٨)، وهناك الاشتراكية الديموقراطية الداعية الى الاصلاح والتغيير بالطرق السلمية، واشتراكية الدولة من خلال ادارة قطاعات الدولة من اجل النفع العام.يرجع فردريك أنجلز المدة التي عاشها Frederick Engels التناقض الطبقي لفائض الانتاج والملكية الخاصة، بين قوى الانتاج وعلاقات الملكية، والتي سوف تنتفي في المجتمع الشيوعي البدائي أو المشاعية الأولى بانتفاء الملكية الخاصة.((Frederick Engels,2012 : 161).

مارست الاشتراكية الماركسية Marxian Socialism تجربة تطبيقية لمدة ٧٠ عاما في روسيا من بعد ثورة اكتوبر ١٩١٧ وفي الصين وكوريا الشمالية وكثير من دول اوروبا الشرقية، وآسيا وامريكا اللاتينية، وتشكلت دول الاتحاد السوفيتي ومنظومة حلف وارشو، وكثير من دول الشرق بدرجات متفاوتة، وكان لبريق التجربة أثرا واضحا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والفكر الفلسفي والسياسي العالمي.

ثانياً: المدرسة الكينزية

قدم الكساد الكبير ١٩٢٩-١٩٣٣ المطرقة التي هدم بها حتمية الكلاسيك او ما يسمى بقانون المنافذ "العرض يخلق الطلب الموازي له ويساويه" وغير مفاهيم عدة، كأضعاف دور الدولة في النشاط الاقتصادي، فقد كان بمثابة نقطة تحول لكثير من المفكرين والباحثين نحو اعادة النظر في المبادئ الاساسية للفكر الاقتصادي الكلاسيكي، فقد شكلت نظرية الطلب الفعال للاقتصادي الانكليزي جون ماينارد كينز (John Maynard Keynes) انقلابا وثورة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي، اذ طورت ونظرت للرأسمالية الجديدة للدولة التي تمتزج فيها الملكية الخاصة مع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

يرى كينز، إن ميل الافراد ونمو الاستثمارات الخاصة يشكل حافزا قويا نحو النمو الاقتصادي ولكن مع ان يكون للدولة دورا في رسم ابعاد الانشطة الاقتصادية، من خلال سياستها الانفاقية والضريبية، بل يذهب الى ان الاستثمار العام يجب يأخذ دوره في حال عجز الاستثمار الخاص، لما يمكن ان تخلقه الادارات العامة والبلديات والهيئات الحكومية الأخرى (عبد الكريم ، مصدر سابق :٩٨)، وبذلك نحصل على التوافق والتكامل بين الملكية الخاصة وملكية الدولة في الحياة الاقتصادية.

المحور الثاني

الملكية والدولة التناقض ام التناغم؟

اولا: الشراكة بين القطاعين العام والخاص

يشكل النظام الرأسمالي قوة دافعة للتطور العلمي اليوم، لما تخلقه المبادرة الفردية ودافع الأرباح والديموقراطية والتي تعد الركائز الاساسية للنظام، كما يمكن الاستفادة من تجارب الانظمة الاشتراكية، فيما يتعلق بالتخطيط الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية والعدالة، ولعل المزج بين محاسن كلا النظامين سيقللان بالتأكيد من الافكار المتطرفة والايديولوجيات المتشددة، إن هذا النهج هو ما يطلق عليه بالنظام الاقتصادي المختلط، وقد سارت عليه كثير من الدول المتطورة والنامية كالصين، لكن تختلف الدول في نسب مساهمات الدولة والقطاع الخاص في تنمية وبناء الاقتصاد الوطني.

جرت العادة في الاقتصادات الحديثة على أن تتولى الحكومات مهمة بناء وتأهيل البنى التحتية، والتي تعد ركيزة اساسية للاقتصاد الوطني والتنمية القومية، كالموانئ والطرق والجسور والمطارات وغيرها، فقد كان الإنفاق عادة ما يتم من موارد الدولة العامة، ولكن تغيرت تلك السياسة، لا سيما مع مواجهة الكثير من الدول عجزا في ايراداتها وتدهورا في اقتصاداتها لأسباب متنوعة، عليه صممت السياسات الحديثة مع ما يتناغم وامكانية مساهمة القطاع الخاص مع القطاع العام لتأدية هذه المهمات بنجاح.

هناك جدل كبير حول الاستثمار العام باعتباره قاطرة للنمو الاقتصادي ام لا؟ وهل ان تراجع الانفاق العام لمشاريع البنى التحتية كان عاملا في انخفاض معدل النمو في بلدان كثيرة ام لا؟ اقترن النمو الاقتصادي تاريخيا بنمو الانفاق الاستثماري

لاسيما في البلدان ذات النهج الاشتراكي، بل عدت العائدات الكبيرة لهذا الانفاق مؤشرا لارتفاع معدل النمو الاقتصادي! الا ان ذلك لا يعني الجزم باثر زيادة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، فقد خلصت دراسات تجريبية عدة، الى ان التقديرات كانت شديدة التباين، فيما يتعلق باثر الاستثمارات في البنية التحتية على النمو الاقتصادي، ولعل الدراسة التي اجراها صندوق النقد الدولي في مارس ٢٠٠٤ واعدتها Teresa Ter-Minassian، تحت عنوان "الاستثمار العام والسياسة المالية العامة دروس في تجارب البلدان الصاعدة Public Investment and Fiscal Policy- Lessons from the Pilot Country Studies"، في قارات عدة عام ٢٠٠٥ International Monetary Fund,2005 : 3-6) اشارت الى::

- العلاقة القوية بين الاستثمارات العامة والنمو الاقتصادي في بلدان الدراسات التجريبية، في ظل ضعف ملحوظ في دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي.
- الاستثمار في البنية التحتية العامة وإعادة التأهيل جيدة وكبيرة في معظم البلدان العينة، بالرغم من صعوبة قياس حجم الاستثمارات الكلي، لكنها مازالت تحتاج الى اعادة تأهيل بشكل اكبر كونها تعاني من اختناقات واضحة في كثير من البلدان الرائدة .
- الدور الكبير للاستثمار العام في تحفيز النمو الاقتصادي وضعف في دور القطاع الخاص في تحفيز النمو الاقتصادي، نتيجة بعض المعوقات الاقتصادية والاجتماعية منها.
- زيادة الاستثمارات العامة محدد بارتفاع عبء الدين العام، فضلا عن ان زيادة الاستثمار العام يحتاج إلى أن يكون مصحوبا بزيادة مماثلة في الادخار العام من خلال إعادة ترتيب أولويات الإنفاق .
- يجب اعادة النظر في السياسة الايرادية، بحيث تمكن تلك الدول من مواجهة المديونية العالية، كاللجوء للقروض الميسرة ، بما يتفق مع تحمل الديون في الاجل الطويل، لصيانة و إعادة تأهيل شبكات البنية التحتية، وانشاء مشاريع جديدة.

فيما تناولت دراسة اخرى اجراها الصندوق ايضا، تحت عنوان "الشراكة بين القطاعين العام والخاص Public-Private Partnerships"، الى اهمية الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، سواء كان القطاع الخاص اجنبيا ام محليا، وفيما اذا تم تحقق تلك الشراكة فأنها ستلعب دورا بارزا في تخفيف العبء او الضغط الانفاقي المتزايد على الدولة، فضلا على انها ستعالج كثيرا من الاشكاليات الاقتصادية والتنموية التي تعاني منها الدولة، والتي أصبحت عائقا أمام التنمية، مع الاخذ بعين الاعتبار الى ان الشراكة بين القطاعين يجب ان تأخذ ابعادا قانونية تحدد حجم مساهمة كل من القطاعين الخاص والعام بين دولة وأخرى (برناردين اكيتوبي، ريتشارد همينغ، غيرد شوارتز، ٢٠٠٧ : ٥-٦).

يرى بعض منظري الاقتصاد الحديث بضرورة ايجاد نوع من الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهو ما يطلق عليه بالاقتصاد المختلط الذي لا يلغي تملك الافراد لوسائل الانتاج، ولا يجعلها في يد القطاع العام كاملة، وفقا لمبدأ الحرية الاقتصادية، لمنع تنامي الاحتكارات الكبيرة Monopoly، فضلا عن ممارسة الدور الرقابي للدولة لضمان مصلحة المنتج والمستهلك على حد سواء.

يستند الاقتصاد المختلط بوجود ملكية جزئية للحكومة، فضلا عن رسم ابعاد السياسة الاقتصادية من خلال اسلوب التخطيط والتوجيه الحكومي ومراقبة انشطة القطاعات الخاصة المختلفة التي من شانها ان تؤثر في السوق، في حين تترك للقطاع الخاص ان يزاولوا نشاطاتهم الاقتصادية بحرية، ويمارسون تأثيراتهم الاقتصادية على

السوق، ولكن يبقى الفيصل هو عدم تكوين سوق احتكار قلة.

ثانيا: لمحات عن الاقتصاد العراقي

توطئة

كان لازمات النظام السياسي السابق الدور السلبي الفاعل في تراجع مؤشرات الاقتصاد العراقي، حروب وحصار وعقوبات دولية، وبعد عام التغيير السياسي ٢٠٠٣، واجهت سلطة الائتلاف المشكلة من قبل بول برايمر، عقدة ايجاد نظام سياسي يحل محل النظام السياسي السابق الدولة –الامة- الفرد ونظامه الاقتصادي الاقتصاد المركزي الريعي، الى نظام ينفتح على العالم الخارجي اولا، ويأسس الى ارساء قواعد الديمقراطية ثانيا، وتمثل الحل في ايجاد الدولة- المكونات كنظام سياسي بسياسة اقتصادية قائمة على نظام ليبرالي – ريعي..

احتاج الاقتصاد العراقي لصدمة حقيقة تعيد له التوازن، تمثلت تلك الصدمة بالاحتلال الامريكي وما تبعه من رفع العقوبات الدولية والسماح للعراق بتصدير النفط فضلا عن فتح الحدود امام التجارة الخارجية، وفي نهاية المطاف كانت الصدمة انتكاسا حقيقا ارجعت العراق الى عقود طويلة.

كان الانفتاح اللاإرادي نحو العالم الخارجي وارتفاع مدخولات العراق من النفط، له اثر في قلب موازين السياسة الاقتصادية، اذ ولد ضغوطا متزايدة على الانفاق التشغيلي، وقد حاولت المكونات منفردة لعب دور المنفق على المكونات الاخرى مما ولد ذلك صراعا سياسيا بين الكتل تمخض عنه افلاتا امنيا وسياسيا واقتصاديا جرى بويلاته على الشعب العراقي. في محاولة لإصلاح ما يمكن اصلاحه قدمت الحكومة مسودة لتطوير عمل القطاع الخاص وجعله قطاعا مؤازا للقطاع العام في محاوله منها لتخفيف العبء على موازنة الدولة، فضلا عن توفير مستلزمات العيش لرفع الضغط المتزايد على الحكومات من قبل الشعب، فقد قدمت مسودة استراتيجية القطاع الخاص ٢٠١٣-٢٠٣٠ باقتراحات (مسودة استراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق٢٠١٣-٢٠٣٠ : ٤٠) تمثلت بالاتي:

١- توجيه مدخرات القطاع الخاص بما يضمن صيانة وتشغيل منشآت البنى التحتية والمرافق العامة بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، وادخال اساليب ادارة القطاع الخاص، فضلا عن تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال ازالة العقبات والبيروقراطية العالية في المؤسسات العامة.

٢- اعادة النظر بقانون ٢٢ لسنة ١٩٩٧ الخاص بالشركات المختلطة واتفاقيات التشارك في الإنتاج وغيرها، في ظل إطار تشريعي وتنظيمي متكامل. مدعومة بمساعدة دولية على صعيد الموارد البشرية والامكانات المادية.

٣- ادخال التطبيق الفعلي لمشاريع شراكة بين القطاعين حيز التنفيذ، فقد جرى البدء ب ٦ شراكات فيما يزال هناك مشاريع مشتركة اخرى لا تزال قيد التطبيق. وقد حثت الاستراتيجية على التوسيع والاسراع بهكذا مشاريع تنموية، ولكن يجب مشاركة مؤسسات واتحادات القطاع الخاص في ظل اطار تشريعي وقانوني.

اما جانب تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة والبنى التحتية الداعمة فقد اقترحت الحكومة الاتي:

٤- دعم استراتيجيات التنمية المكانية، من خلال نقل العمالة او نقل الاستثمارات او نقل العمالة والاستثمارات ولكن بشكل يضمن تطوير القطاعات حسب المناطق الجغرافية، بمشاريع تنموية صغيرة ومتوسطة في انحاء العراق كافة، وتكون مدعومة بشبكة متطورة من البنى التحتية الداعمة .

٥- أجرى البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية بعض التقارير والمسوحات لمشاريع الخاصة، اذ شملت ٧٥٦ تقريرا لشركة مسجلة بالتنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء في انحاء العراق كافة، اما مسوحات منظمة العمل الدولية فقد شملت نحو ٤٠٠٠ مؤسسة صغيرة ومتوسطة في محافظات عدة تم اختيارها بامعان.

توصلت التقارير والمسوحات الى أن عدم الاستقرار السياسي وتردي الخدمات الكهربائية، فضلا عن قضايا الفساد المالي والاداري، تمثل العوائق الثلاثة الأكبر في وجه تنفيذ الاعمال في العراق، ثم نقص التمويل ومنافسة القطاع غير المنظم، اما النظام الضريبي فانه لم يخلو من اشكال او مؤشر ضعف، فقد عده البنك الدولي من اهم الاسباب التي تقف حائلا امام اي مبادرة لإصلاح الاقتصاد العراقي، فضلا عن ان القطاع الخاص مازال غير مؤهلا ولا يملك الموارد اللازمة ليحل محل القطاع العام في سد الفجوة الاستثمارية.

ثالثا: بعض المؤشرات الاقتصادية للعراق ودولا مقارنة

١- الدخل القومي

يعد الدخل القومي مقياسا ومؤشرا على تطور الاقتصاد المحلي من عدمه، ولعقود طويلة كتبت مقالات ودراسات ووضعت نظريات تنموية حول اهمية نمو الدخل القومي كمؤشر على تنمية القطاعات الاقتصادية، والدخل القومي هو الوجه الاخر للناتج القومي الذي يعد تيارا متدفقا من قيم السلع والخدمات في بلد ما خلال سنة، يلعب الانفاق الحكومي فيه دورا مهما بشقيه الاستهلاكي والاستثماري.

حيث طرأت تغيرات حول مفاهيم عدة خلال العقود القليلة الماضية، ومنها النظرة الى ارتباط نمو الناتج برفاهية وتقدم الشعوب، ومفادها ان زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي لن تؤدي الى مزيدا من الرفاهية كما هو متوقع وانما ستزيد الاغنياء غنا وستزيد الفقراء فقرا، فقد ذهب Bill McKibben صاحب كتاب Deep Economy الى ان المؤشرات الحقيقية التي تم بحثها لسلسة زمنية طويلة ولفترتين مختلفتين عاشتها الولايات المتحدة الامريكية، الى ان نمو الناتج للولايات المتحدة الامريكية ادى الى ارتفاع مستوى الجريمة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، ويزيد Bill ان الحالة الاقتصادية المثلى التي يجب على الدول ان تسعى لتحقيقها هي زيادة النوع لا الكم، أي يجب ان نبحث عن السلع التي تزيد رفاهية الافراد وتخلصهم من الجوع والفقر والحاجة لا مزيدا من السلع الاقتصادية (Bill McKibben,2007 : 130).

يعد الدخل القومي مؤشرا مهما لبيان تقدم دولة ما، الا ان هذا المؤشر يختلف حسب طريقة توزيع العوائد فضلا عن السياسة الاقتصادية لتلك الدولة، فقد حلت السعودية مثلا بالمرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية بإجمالي الدخل القومي حسب احصائيات صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٤، جاءت بعدها الصين، وعند الاعتماد على هذه الاحصائيات مع الاخذ بمعدلات النمو للدخل القومي لهذه الدول، يجب الجزم بان السعودية حققت تقدما اقتصاديا اعلى من الصين وهذا ما لا يقبله العقل! وحتى دول عينة البحث فالقيام بأي عملية لحساب معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للعراق سنجد انه يفوق نمو الناتج المحلي في اليابان! في حين يعكس هذا المؤشر دليلا تقدميا لدولة اخرى، اذ ان نمو الدخل القومي في الكويت كان مؤشرا على رفاهية الشعب الكويتي، ذلك ان الحكومة الكويتية توزع عائدات الريع على الشعب بل ذهبت الى ايداع الفوائض المالية تحت بند ودائع تنمية الاجيال او ما يسمى صناديق الثروات السيادية لضمان حصة الاجيال المستقبلية. والجدول التالي يوضح لنا مدى تطور الدخل القومي في العراق وبلدان مقارنة اخرى:

جدول ١ يوضح إجمالي الدخل القومي في العراق ودول العينة (بالأسعار الجارية بمليارات للدولارات الأمريكية)*

نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بألاف الدولارات الامريكية * للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٤

السنوات	اليابان	حصة الفرد من الدخل القومي	الكويت	حصة الفرد من الدخل القومي	العراق	حصة الفرد من الدخل القومي	باكستان	تركيا	حصة الفرد من الدخل القومي	كوريا الجنوبية	حصة الفرد من الدخل القومي
٢٠٠٣	4.374	34.0	51	23.3	-	-	85	297	0.5	677	13.3
٢٠٠٤	4.742	37.1	64	28.6	36	-	100	386	0.6	763	15.6
٢٠٠٥	4.678	39.1	87	34.6	50	-	١11	477	0.7	891	17.8
٢٠٠٦	4.481	38.5	112	41.1	66	2.0	139	524	8.2	1.008	19.9
٢٠٠٧	4.503	37.5	127	46.9	90	2.5	154	640	0.9	1.119	22.4
٢٠٠٨	5.011	37.7	158	50.7	138	3.5	173	721	1.0	1.002	22.0
٢٠٠٩	5.174	37.4	115	45.0	114	4.0	172	606	1.0	٩89	21.0
٢٠١٠	5.643	41.9	123	41.2	140	4.4	184	723	1.0	1.095	21.3
٢٠١١	6.089	45.1	163	42.8	185	4.8	223	766	1.1	1.209	22.6
٢٠١٢	6.143	47.8	186	49.6	219	6.1	236	781	1.2	1.235	24.6
٢٠١٣	5.100	46.3	187	52.0	231	6.8	243	814	1.3	1.314	25.8
٢٠١٤	4.790	42.0	178	49.3	223	6.5	257	789	1.4	1.423	27.0

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على الرابط التالي:

- http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.MKTP.KD

من بيانات الجدول اعلاه نرى بان اجمالي الدخل القومي للعراق ودول المقارنة نامية كانت ام متقدمة♦ اتخذت اتجاها تصاعديا، فقد بلغ اجمالي الدخل القومي العراقي ٣٧,١ مليار دولار امريكي عام ٢٠٠٤ اثر البدء بتصدير النفط العراقي بعد سنوات عدة من حرمان العراق من امكانية بيع منتوجاته النفطية او تجارته بشكل عام مع العالم الخارجي كجزء من العقوبات المفروضة عليه سابقا، في حين سجلت دول المقارنة دخلا قوميا مرتفعا تصدرته اليابان برصيدا اجماليا بلغ نحو ٤,٥ الاف وخمسمائة مليار دولارا امريكيا عام ٢٠٠٦ تلتها كوريا الجنوبية بدخلا قوميا بلغ الف مليار دولارا امريكيا، ثم تركيا بـ ٥٢٤ مليار دولارا امريكيا، تلتها باكستان بدخل قومي تجاوز ١٣٩ مليار ثم الكويت بـ ١١٢ مليار دولارا امريكيا لنفس العام، وخلال السنوات اللاحقة وبالرغم من تراجع مؤشرات الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠٩، بسبب الازمة المالية التي ضربت الاقتصاد الامريكي وانعكاسها على بقية

* إجمالي الدخل القومي (إجمالي الناتج القومي سابقا) هو مجموع القيمة المضافة لكل المنتجين المقيمين مضافا إليه أي ضرائب على المنتجات (مطروحا منها إعانات الدعم) لا تكون متضمنة في تقييم الإنتاج زائدا صافي عائدات الدخل الأولي (تعويضات الموظفين والدخل العقاري) من الخارج. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.

* نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي سابقا) هو إجمالي الدخل القومي، محولا إلى دولارات أمريكية باستخدام طريقة الأطلس لدى البنك الدولي، مقسوما على عدد السكان في منتصف العام.

♦ سبب اختيار عينة عشوائية لدول متقدمة منها ونامية هو لبيان استثمار تلك الدول لعامل الزمن والموارد البشرية والطبيعية للنهوض بواقع اقتصادها في حين تخلف العراق عن ركب التقدم بسبب ما مني به من حروب وازمات سياسية واقتصادية كان للحكام المتعاقبين فيها دورا فاعلا.

البلدان الداخلة في التجارة على الصعيد العالمي، الا انها استطاعت انها تحقق دخولا خيالية لعام ٢٠١٤، تصدرته اليابان بدخلا قوميا بلغ ٤,٧ الاف وسبعمائة مليار دولارا امريكيا تلتها كوريا الجنوبية بـ ١,٤ الاف واربعمائة مليار دولارا امريكيا، ثم تركيا بـ ٧٨٩ مليار دولارا امريكيا، ثم باكستان بـ ٢٥٧ مليار دولارا امريكيا، يليها العراق بـ ٢٢٣ مليار دولارا امريكيا، واخيرا الكويت بدخل قومي تجاوز ١٧٨ مليار دولارا امريكيا، وحسب الشكل ادناه.

شكل ١ يوضح مسار مؤشر الدخل القومي في العراق وبعض دول المقارنة للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٤

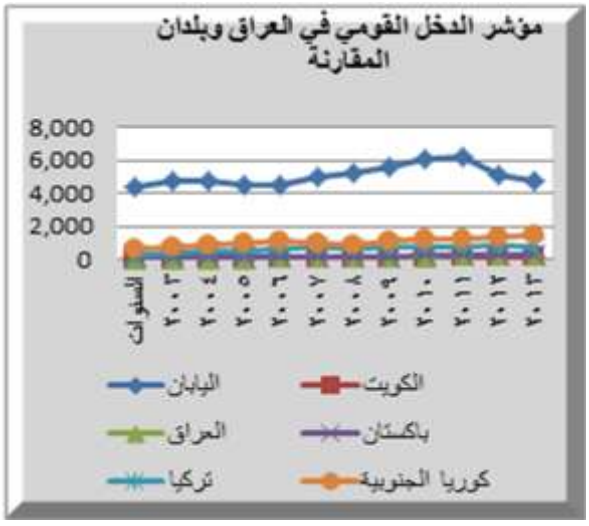

- الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ١

ان تصدر اليابان يعد امرا بديهيا لا يحتاج الى برهان، فاليابان ولعقود عدة اعتمدت على استراتيجية اقتصادية تقود الصادرات Export-Led economic strategy وتحميه من منافسة قطاع الاستيرادات(جارلس وولف جونيور،٢٠٠٧: ٢٣٧)، وربما نظرية الاوز الطائرة* تفسر لنا تلك الحقيقة، التي صنفت بلدان شرق اسيا كسرب من الطيور المهاجرة على شكل هرمي تقودها اليابان ذات الاقتصاد التصديري الاول ثم الاقل تطورا. اما كوريا الجنوبية فقد كان لسياسات دعم حكومة باراك ١٩٦٢ المتنوعة فيها، الدور الريادي في خلق روح المبادرة نحو إعمال جديدة، وهيأت لذلك البيئة الاستثمارية الخصبة، فقد شكلت تحالفات عدة بين والمستثمرين ورجال الاعمال تمخضت بتشكيل مجمعات صناعية كبرى عرفت بالتشيبول** Chaebol ، تدير الى جانب الحكومة دفة الاقتصاد بل وتتحكم فيه، اما تركيا فأنها تعد من الدول المنتجة فضلا عن الخدمات العلاجية والسياحية التي توفرها للأخرين، فهي تمتع بطبيعة خلابة شكلت ملاذا للمصطافين من عموم العالم، اذ تجاوزت الايرادات السياحية التركية نحو ١٨ مليار دولار امريكي لعام ٢٠١٤، حسب تصريحات وزير السياحة التركي.

١- الفقر

ارجع الفقر الاقتصادي مالثوس الى الانفجار السكاني الهائل، الذي منيت به الامصار، فحسب نظريته فان نمو السكان سيزداد بمتوالية هندسية، في حين ستتنامى الموارد بمتوالية عددية ابطا، الا ان تصطدم ندرة الموارد مع زيادة السكان وسيصعب تلبية الاحتياجات الضرورية منها.

انتقدت نظرية مالثوس المفسرة لظاهرة الفقر، فقد اتضح ان زيادة السكان كان عاملا مهما في نمو الناتج المحلي الاجمالي، فالأحداث التاريخية المتعاقبة منذ الثورة الصناعية اوضحت ان زيادة السكان كان سببا رئيسا في نمو الناتج المحلي، ولعل الصين شاهدا ودليلا على ذلك، حتى سميت بالخرافة المالثوسية.

يتطلب الامر مزيدا من الامعان ليتضح ان النظرية تتلائم وتتطابق وحالة الدول النامية، التي تعاني من انفجار سكاني هائل كالصين والهند واندونيسيا، فضلا عن حالة التراخي والكسل والاعتمادية المفرطة على دور الدولة في توفير متطلبات العيش. ظهر مفهوم الفقر دوليا بعد الحرب العالمية الثانية، اذ اعتبرت النقود كمؤشر لإشباع حاجات الافراد الاساسية، وبحلول عام ١٩٤٨ أدخل النمو الاقتصادي كمفهوم من قبل صندوق النقد الدولي IMF، وعرفت البلدان الفقيرة بانها من يحصل فيها الفرد على أقل من (١٠٠) دولارا سنوياً.

أصبح الفقر محط الاهتمام الرئيس معبرا عنه بالدخل على مستوى العالم، وعرف على انه عجز الفرد على تحقيق ادنى مستوى معاشي، والذي يعود حسب تقرير التنمية العالمية عام ١٩٩٠ الى عاملين رئيسيين هما ضعف الاستثمار الاقتصادي والبشري.

اذ ان الاستثمار الاقتصادي سيؤدي الى توفير فرص عمل أمام الفقراء، اما الاستثمار في رأس المال البشري (من مثل الصحة والتعليم) سيعمل على رفع قدرة الفقراء في الانتفاع من فرص العمل المتولدة من الاستثمار الاقتصادي.

يعد العراق واحدا من البلدان النامية الفقيرة نتيجة نقص العاملين المشار لهما انفا، فضلا عن الانفجار السكاني الهائل بمعدل ولادات سنوي فاق المليون نسمة، مما شكل عبئا على ميزانية الدولة، ناهيك عن الاعتمادية الكاملة على الدولة كموروث شعبي عاشه الفرد العراقي منذ عقود خلت، فقد اصبح المواطن راكبا مجانا، اذ توفر الدولة نحو ٥٠% من اجمالي استهلاك الفرد العراقي من السلع ولخدمات، غير ان نسب مشاركة الفرد في توليد تيار الانتاج لا تتعدى ١%، فالفقر هنا حالة عينية لا عرضية على الشعب.

"ممكن ان نطلق عليها متلازمة الفقر"

يمتاز الفكر الرأسمالي بصلابة التطبيق وبتجرديه عالية فهو يرى ان الدخول التي يحصل عليها المشاركون في العملية الانتاجية ما هي الا مكافاة السوق لهم، ويستند في ذلك الى ثلاثة محاور اساسية وهي المشاركة بالقوة العضلية او الجهد الفكري او راس المال، من جانب اخر تنظر الرأسمالية الى الطبقية كحالة صحية ودليلا على تقدم الاقتصاد، بل يجب ان يكون هناك طبقية تعمل فيها الطبقة الغنية كقوة رافعة للطبقة الفقيرة منها في سوق العمل، فضلا عن الاهمية الكبيرة للادخارات المحلية لتلك الطبقة المتولدة نظير المشاركة في العملية الاستثمارية والتي ستعاد الى دورة العمل من جديد لتولد تيارا متدفقا من السلع والخدمات يرمي بضلاله في نهاية المطاف على تقدم البلد. من بيانات الجدول ١ نرى ان متوسط دخل الفرد في العراق بالأسعار الجارية، منخفضا بالمقارنة مع الدول الاخرى، اذ لم يتعدى الفين دولار امريكي عام ٢٠٠٦، في حين تصدرت الكويت المركز الاول بمتوسط دخل سنوي تجاوز ٤١ الف دولارا امريكيا، تلتها اليابان بـ ٣٨,٥ الف دولارا امريكيا، ثم كوريا الجنوبية بـ ١٩ الف دولارا امريكيا، تليها باكستان بمتوسط سنوي تجاوز ٧ الاف دولارا امريكيا واخيرا تركيا بـ ٨ الاف دولارا امريكيا لنفس العام.

يتضح مما تقدم ان الحلقة المفرغة لتراجع مؤشرات النهوض بواقع القطاع الخاص في العراق تتلخص في الاتي:

ضعف الدخل – انخفاض المقدرة الشرائية– انخفاض في الطلب الكلي–ضعف اداء الاسواق المحلية–ضعف الحافز للاستثمار-- تراجع مؤشرات الاستثمار المحلي

بالعودة الى بيانات الجدول ١، وفي ظل ارتفاع عائدات النفط العراقية، سيتضح ان متوسط حصة الفرد العراقي من الدخل القومي لم تتجاوز ٤,٥ الف دولارا امريكيا عام ٢٠١٠، فيما تصدرت اليابان بمتوسط دخل بلغ نحو ٤٢ الف دولارا امريكيا، اما الكويت فقد تراجع متوسط دخل الفرد فيها الى ٤١,٢ الف دولارا امريكيا، تلتها كوريا الجنوبية ب٢١,٣ الف دولارا امريكيا، ثم تركيا بحوالي ١٠ الف دولارا واخيرا باكستان بمتوسط دخل فرد لم يتجاوز ١,١ الف دولارا امريكيا.

بحلول ٢٠١٤ تغيرت المعادلة من جديد لصالح الكويت اذ بلغ متوسط دخل الفرد الكويتي نحو ٥٠ الف دولارا، تليها اليابان بمتوسط دخل تجاوز ٤٢الف دولارا امريكيا للفرد، ثم كوريا الجنوبية بدخل ٢٧ الف دولارا امريكيا تليها تركيا بـ10.8 الف دولارا، فيما سجل العراق ارتفاع ملحوظا بلغ ٦,٥ دولارا امريكيا انعكس على تحسن مقدرة الاسواق المحلية، لتحل باكستان ب ١,٤ الف دولار امريكي بالمرتبة الاخيرة. ان انخفاض حصة الفرد العراقي من الدخل القومي ربما تعود

السكانية الهائلة في العقد الاخير بمعدل مليون نسمة سنويا حسب احصاءات وزارة التخطيط، فضلا عن تراجع اسعار النفط في الاسواق العالمية الذي الامر الذي اضطر الحكومة الى اتباع سياسة رفع الصادرات.

ان الفقر يعد عقبة صعبة تواجه متخذي وصانعي القرار الاقتصادي والسياسي في العراق، بل يعد تحديا جبارا يقف حائلا امام توفير بيئة استثمارية مناسبة ، ذلك ان الاستثمار دالة بالادخار الشبه منعدم، فضلا عن تنامي ظاهرة الاكتناز المنزلي لتراجع مؤشرات الثقة بين الحكومة والافراد، عموما يوضح معامل جيني مستوى الفقر في العراق وبلدان المقارنة حسب الشكل ٢ ، فقد تصدرت كوريا الجنوبية الفقر فقد سجل مؤشر جيني نحو ٦٨% من السكان يعيشون بحالة فقر، ويمكن ان نفسر ذلك بالرجوع الى نظرية Bill Mc Kibben التي نصت على ان زيادة الناتج القومي زاد الفقراء فقرا والاغنياء غنى، ولو طبقنا هذه النظرية على كوريا الجنوبية لوجدنا ان الاقتصاد الكوري الجنوبي الضخم يعود في حقيقته الى ما يقارب ١٤ شركة عملاقة تسيطر وتهيمن عليه، وهي ما اطلقنا عليه سلفا التيشبول، التي تتحكم بإدارة دفة الاقتصاد وبالتالي فزيادة الناتج لم تؤدي الى خفض مستوى الفقر في كوريا الجنوبية بل العكس، وهذا ما بدى واضحا من الشكل البياني للمسافة بين خط ٤٥ والخط الافقي، على عكس اليابان التي حلت بالمرتبة الاولى في كل شيء، اذ نلاحظ انها الاقل فقرا حسب مؤشر جيني بمستوى فقر لا يتجاوز ٠,٠٦%، نتيجة السياسة الحكيمة والرشيدة للحكومة في ضبط ايقاع الاقتصاد، اما العراق فقد احتل المرتبة الثانية في ارتفاع مستوى الفقر، اذ سجل مؤشر جيني نحو ٢٨% من اجمالي السكان يعيشون بمستوى فقر مدقع، بالرغم من ارتفاع حصة الفرد العراقي من الدخل القومي مقارنة بباكستان التي سجل فيه مؤشر الفقر نحو ١٨% من اجمالي السكان، فيما سجلت الكويت مستوى فقر الى ما يقرب ٦%، وتركيا نحو١٤%.

شكل ٢ يقيس مستوى الفقر لبلدان العينة حسب معامل جيني القياسي* Gini Coefficient

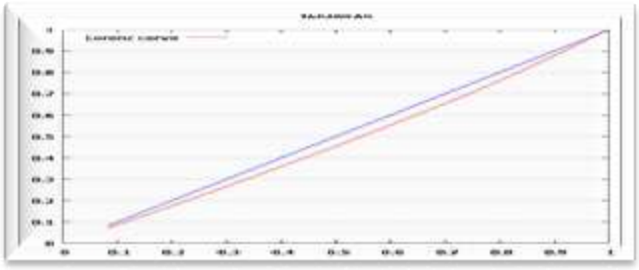

Sample Gini coefficient = 0.0626921
Estimate of population value = 0.0683914

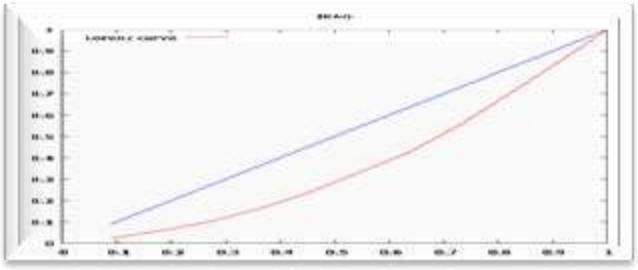

Sample Gini coefficient = 0.284345
Estimate of population value = 0.312779

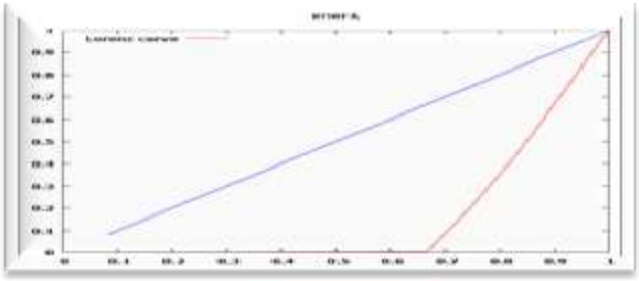

Sample Gini coefficient = 0.684294
Estimate of population value = 0.746503

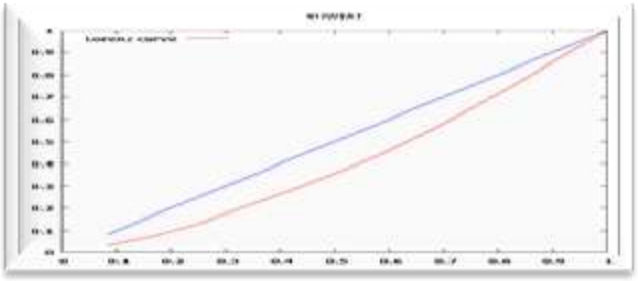

Sample Gini coefficient = 0.193565
Estimate of population value = 0.211161

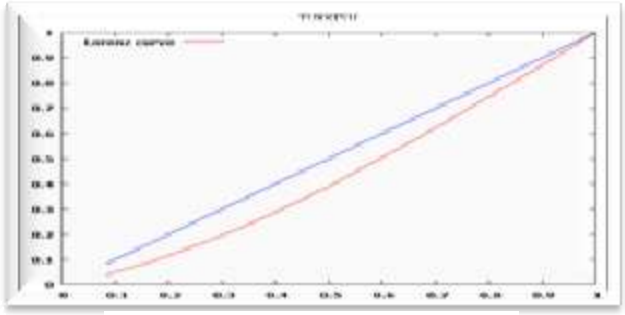

Sample Gini coefficient = 0.144856
Estimate of population value = 0.158025

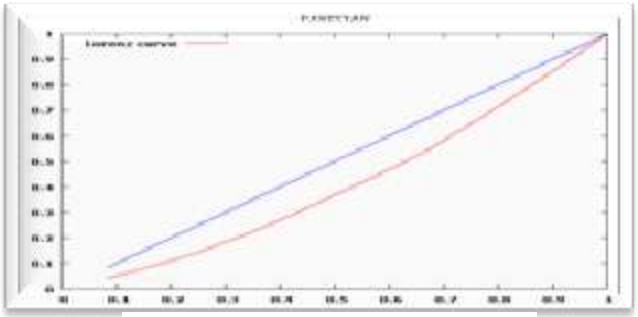

Sample Gini coefficient = 0.182145
Estimate of population value = 0.198704

- الاشكال من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ١

* مؤشر جيني مؤشر يعنى بقياس مدى انحراف توزيع الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي بين الأفراد والأسر في دولة ما عن التوزيع العادل الطبيعي. بالاعتماد على منحنى لورينز الذي يعتمد النسب المئوية التراكمية لإجمالي الدخل المتحصل مقابل العدد الاجمالي لمستلمي هذا الدخل، بدءاً من الافراد أو الأسرة الأشد فقراً.

٣- الشركات الاستثمارية بين الواقع والطموح؟

ينادي اصحاب الرأسمالية التنافسية او المذهب الليبرالي الى ترك الاقتصاد يعمل بصورة تلقائية، دون تدخل الدولة وبالضرورة سيتحقق التوازن الاقتصادي التلقائي، فضلا عن تخفيف القيود المفروضة على القطاع الخاص، كتشريع اطر قانونية تتناغم مع الحرية الاقتصادية الليبرالية.

ان القطاع الخاص يتأثر سلبا عند فرض قيود او تكاليف جديدة، وربما تغلق الشركات الصغيرة ابوابها بل ستقضي على روح المبادرة لدى المستثمرين بالدخول الى سوق العمل، ولعل كلفة تأسيس الشركات واحدة من الكلف التي تؤثر على القطاع الخاص في العراق، فضلا عن القيود والبيروقراطية المقيتة التي تتمتع بها المؤسسات العامة، لا سيما في العراق، نستطيع الاستعانة في بيانات الجدول ٢ لبيان اهم العقبات التي تقف امام تنامي القطاع الخاص الا وهي ارتفاع تكاليف انشاء شركة:

جدول ٢ يوضح تكلفة إجراءات تأسيس الشركات كنسبة مئوية % من نصيب الفرد في إجمالي الدخل القومي)

السنوات	العراق	اليابان	الكويت	باكستان	تركيا	كوريا الجنوبية
٢٠٠٣	-	-	2.0	-	36.8	18.4
٢٠٠٤	37.2	-	2.4	-	26.0	15.7
٢٠٠٥	37.2	-	2.2	-	27.4	15.7
٢٠٠٦	54.8	-	1.6	-	26.5	18.2
٢٠٠٧	80.7	-	1.6	-	20.7	17.1
٢٠٠٨	139.2	-	1.3	-	14.9	16.9
٢٠٠٩	70	-	1.0	-	14.2	14.7
٢٠١٠	99.3	-	1.3	-	17.2	14.7
٢٠١١	108.8	-	1.2	-	11.2	14.6
٢٠١٢	76.2	-	1.1	-	10.5	14.6
٢٠١٣	39.3	7.5	1.2	10.4	12.7	14.6
٢٠١٤	38.2	7.5	2.0	9.6	16.4	14.5
٢٠١٥	39.8	7.5	2.3	9.4	16.6	14.5

المصدر: مجموعة البنك الدولي، البيانات السنوية، مؤشرات القطاع الخاص ، متاحة على موقع البنك حسب الرابط:

- http://data.albankaldawli.org/indicator/IC.REG.COST.PC.ZS?page=2

من بيانات الجدول اعلاه يتضح ان ارتفاع تكاليف تأسيس الشركات تعد عائقا امام تطور القطاع الخاص في العراق، فقد تصدر المركز الاول، اذ فاق تكلفة تأسيس الشركة دخل الفرد العراقي كحصة من اجمالي الدخل القومي، الامر الذي انعكس سلبا على انخفاض الطلبات المقدمة لتأسيس الشركات، وهذا ما اوضحه تقرير البنك الدولي لعدد الشركات العراقية المسجلة رسميا بواقع ٤,٢% من اجمالي عدد الشركات الموجودة عام ٢٠١١.

تشير البيانات ان تكلفة تأسيس شركة في العراق كانت هي الاعلى عام ٢٠٠٨، اذ تجاوزت ١٤٠% من اجمالي دخل الفرد، وربما يعود هذا الى قضايا الفساد المالي والمحاباة والرشى، فضلا عن القوانين

اللامدروسة من قبل الحكومات في اعاقة حركة الاستثمار المحلي، وربما ينظر البعض الى تنامي بعض الشركات الخاصة في العراق بالرغم من الظروف الامنية المتردية كشركة الكفيل مثلا، ولكن عند الرجوع الى واقع عمل تلك الشركة نرى بانها شركة استثمارية تعتمد على موازنة الدولة في تمويل استثماراتها، اذ ان تخصيصاتها تعتمد على تخصيصات ديوان الوقف الشيعي الا ان عائدات تلك الشركة لا تعود الى خزينة الدولة! كمؤسسة استثمارية وبالتالي لا نستطيع الجزم بانها مؤسسة خاصة تعمل الى جانب الدولة في سد الطلب المحلي المتزايد.

في حين نلاحظ ان التكاليف المفروضة على المستثمرين لأنشاء وتأسيس الشركات تتجه تنازليا في دول المقارنة والتي تتشابه ظروف البعض منها، سواء كانت اقتصاديا او امنية لظروف العراق كباكستان، الا ان الحكومة الباكستانية تولي اهتمام اكبر بتطوير القطاع الخاص، لذا يوعز سبب تقدم اغلب البلدان اليوم لتشجيع الاستثمار المحلي، فقد خفضت تركيا من تكاليف التأسيس من ٣٧% من اجمالي دخل الفرد عام ٢٠٠٣ الى ١٧% عام ٢٠١٤. **"تحتاج البيئة الاستثمارية مقدمات واسعة لتعطي نتائج جيدة"**

٣- الائتمان المحلي

يعد الائتمان المصرفي الشريان الرئيس الذي يغذي الاستثمار، اذ ان منح الائتمان لا غني عنه، فهو يلعب دوراً ملموساً في تمويل المشاريع التنموية، كأداة حقن للاقتصاد عندما تعجز موازنة الحكومة عن الايفاء بمتطلبات الانفاق الاستثماري، لذا تعد التسهيلات الائتمانية المصرفية المقدمة مؤشراً هاماً لتقدم النشاط الاقتصادي.، في حين يدل تراجع مؤشرات الائتمان المصرفي نذير كارثة، وعلى السياسة النقدية ان تعمد الى سياسة توسعية لمنح المصارف قدرة اكبر على منح الائتمان، من خلال ادواتها الرقابية الكمية، لكن يفضي ذلك الى العمل بقواعد سليمة لمزيد من الحيطة والحذر خوفا من الوقوع بما يسمى الخطر المعنوي Moral Hazard، الذي يشير الى التصرفات الشاذة لبعض المنظمات والمؤسسات التي ممكن ان تؤديها لتعظيم منافعها اولا ولإيقاع خسائر اكبر لمنافسيها. (**جارلس وولف جونيور، مصدر سابق : ٣٢**).

جدول ٣ يوضح الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي*

السنوات	اليابان	الكويت	العراق	باكستان	تركيا	كوريا الجنوبية
٢٠٠٣	186.5	29.1	-	24.6	14.5	114.7
٢٠٠٤	179.5	9.9	1.3	28.7	17.3	109.8
٢٠٠٥	194.2	50.9	1.6	28.6	22.2	114.8
٢٠٠٦	190.5	50.0	2.3	26.8	25.9	127.2
٢٠٠٧	181.3	59.6	2.5	27.8	29.2	134.9
٢٠٠٨	175.6	57.3	2.7	28.7	35.2	148.3
٢٠٠٩	184.9	79.1	3.8	22.7	39.2	144.5
٢٠١٠	176.4	74.6	5.4	21.4	47.1	135.9
٢٠١١	175.3	60.8	5.4	18.1	53.1	138.1
٢٠١٢	178.4	55.7	5.9	16.9	57.9	136.7
٢٠١٣	188.3	59.8	6.4	16.1	70.1	134.9
٢٠١٤	187.6	67.2	7.0	15.6	74.6	135.5

- صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية وملفات البيانات - تقديرات البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الخاصة بإجمالي الناتج المحلي على الرابط التالي:
  - http://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS?page=2

من بيانات الجدول ٣ اعلاه يلاحظ ان حجم الائتمان كنسبة من الناتج المحلي في العراق الممنوح للقطاع الخاص ضعيفا وهذا يعود الى ضعف السياسة الائتمانية للمصارف العراقية بشكل عام، والتي تفتقر لحداثة السياسة الائتمانية للمصارف العالمية، اذ مازالت المصارف العراقية تتعامل بسياسة ائتمانية طويلة الاجل، كسلف ١٠٠ راتب او توزيع السيارات الاستهلاكية الرديئة والتي افضت الى خلق مشاكل اقتصادية ثانوية واضحة سواء بقطاع الطرق او بقطاع الاسكان، وبالرغم ان القروض الممنوحة المساهمة في تكوين الناتج المحلي

الاجمالي اتخذت مسارا تصاعديا الا انها ضعيفة عند مقارنتها مع بقية الدول قيد الدراسة، فقد تصدرت اليابان المركز الاول كالعادة بواقع ائتماني مساهم في تكوين ناتجها المحلي بنسب تفوق ١٠٠%، تلتها كوريا الجنوبية، ثم الكويت وتركيا، وحتى باكستان يبدوا ان سياستهم الائتمانية افضل من سياسة العراق الائتمانية، ويمكن ان يعزى السبب – فضلا عما ذكر – الى انصراف المصارف العراقية للمضاربة في الصرف الاجنبي بمزادات العملة وتحويلها الى الخارج بعمليات غسيل الاموال ونتيجة ضعف الاجهزة الرقابية للبنك المركزي وغياب شبه تام للقانون، فضلا عن الحماية القصوى التي يوفرها بعض الساسة لتلك المصارف.

الاستنتاجات

١- الاطر التشريعية والقانونية التي تشجع وتحمي القطاع الخاص ما زالت ضعيفة فضلا عن الاثر السلبي لتفاقم الارهاب في العراق في تراجع مؤشرات التنمية الاقتصادي بشكل عام.
٢- المنافسة الخارجية للبضائع وعمليات الاغراق تلعب دورا بارزا كقوة طاردة للإنتاج العراقي.
٣- تخلف السياسة الائتمانية في العراق كانت سببا مهما في عدم التطور للقطاع الخاص اذ ان جل العمليات الاقراضية طويلة الاجل وتصب في تشجيع الاستهلاك البذخي غير المنتج.
٤- تراجع مؤشرات الموارد البشرية تكاد السبب الاهم في عملية الشراكة بين القطاعين.
٥- ضعف الادخارات المحلية سببا رئيسا في غياب المشاريع التنموية الاستثمارية ويعود ذلك لضعف الدخول للأفراد والاسر العراقية.
٦- مؤشرات الفساد المالي والاداري وتغلغلها في مفاصل القطاعات الاقتصادية جانبا اخر يضعف مقدرة القطاع الخاص في رفد النشاط الاقتصادي وتقدمه.
٧- الاتكالية والاعتماد المفرط على الدولة في تسيير امور الاقتصاد المحلي، فضلا عن تراجع مؤشرات الثقة بالاقتصاد الخاص من قبل الافراد ساهم في تضييق سعة الاسواق المحلية نحو منتجات القطاع الخاص.
٨- ما زال القطاع الخاص غير كفوء في ادارة العمليات الاقتصادية في العراق، فضلا عن ضعف موارده للبدء في المشاركة الفعلية.

التوصيات

١- المباشرة الفعلية في تطبيق القوانين المشرعة لدعم القطاع الخاص لكي يكون قوة رافعة للاقتصاد العراقي.
٢- مشاركة القطاع الخاص في رسم السياسة الاقتصادية بالاعتماد على الخبرات الادارية والاكاديمية الفعلية.
٣- ابعاد المحاصصة المقيتة، ومحاربة الفساد المالي والاداري بمزيدا من الحزم.
٤- انهاء البيروقراطية التي تتمتع بها المؤسسات العامة لتذليل العقبات امام القطاع الخاص.
٥- نقل تجارب الدول الصاعدة في تحفيز القطاع الخاص بل جذب الشركات الاجنبية التي تكون عامل دعم للقطاع الخاص بالخبرات والكفاءات والموارد.
٦- انشاء شبكة او اعادة اصلاح البنية التحتية المتهالكة لأنها احدى المقومات الاساسية للعملية الاستثمارية.
٧- خصخصة بعض المؤسسات المتعثرة كمصرفي الرشيد والرافدين للقضاء على قضايا هدر الاموال العامة فضلا عن التوجيه الصحيح لمواردهما نحو بيئة استثمارية صحيحة من خلال سياسة ائتمانية افضل.

المصادر

١- القران الكريم.
٢- الاحاديث النبوية الشريفة.
٣- المصادر العربية .

- ابراهيم عبد اللطيف، الملكيات الثلاث في النظام الإسلامي، ط١، إدارة البحوث، دبي، ٢٠٠٩.
- برناردين اكيتوبي، ريتشارد همينغ، غيرد شوارتز، الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، مطبوعات صندوق النقد الدولي، رقم النسخة العربية ISBN: 978-1-58906-8، ٢٠٠٧.
- جون كينث كالبرث، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، ترجمة احمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، الكويت،١٩٧٨.
- جارلس وولف جونيور، الاقتصادات العالمية منذ ازمة جنوب شرق اسيا الانعكاسات على الاقتصاد السياسي، ترجمة د.هناء ابراهيم الخفاجي، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الاولى، بغداد، ٢٠٠٧.
- لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الحكمة، بغداد ١٩٨٦.
- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، د ار وائل للنشر، ط٢ ، الأردن، ٢٠١١.
- محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار التعارف، ط٢٠، بيروت ١٩٨٧.
- تقي الدين النبهاني، النظام الاقتصادي في الإسلام، دار الأمة، ط٦، بيروت، ٢٠٠٤.
- كامل عبد الكريم او اهات، النظم الاقتصادية المقارنة، جامعة الموصل١٩٨٨.

المواقع الالكترونية

- البنك الدولي، بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على الرابط التالي: http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.MKTP.KD.
- البنك الدولي، البيانات السنوية، مؤشرات القطاع الخاص، متاحة على موقع البنك حسب الرابط:
- http://data.albankaldawli.org/indicator/IC.REG.COST.PC.ZS?page=2
- تقديرات البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الخاصة بإجمالي الناتج المحلي على الرابط التالي: http://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS?page=2

الدوريات

- مسودة استراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق ٢٠١٣-٢٠٣٠.
- International Monetary Fund, Public Investment and Fiscal Policy—Lessons from the Pilot Country Studies, Approved by, Fiscal Affairs Department,2005.

English Reference

- Frederick Engels, The Origin of the Family, Private Property and the State, , Printed by El Faro Printing, 79 King St, Newtown NSW 2042, Australia p161.

- Bill McKibben, Deep Economy, First published, by Oneworld Publications , Henry Holt and Company, LLC, England, 2007.

Property and the state the harmonious economy or contradictory Iraq a Model, countries compared for with a hint of some of the the period 2003-2015

د . غسان طارق ظاهر
Dr.Ghassan79@yahoo.com

Developing economies face pressure on operating spending , to meet the public infrastructure requirements as well as the funding constraints in these countries is more acute than in developed economies , making them vulnerable to permanent deficits in public budgets Therefore called on international organizations invited to control public spending and to respect the limits set taxes and borrowing in harmony with the new capital mechanism , the stability and growth Pact , which held the EU " imposed on all economies, rich or poor , To distribute its limited resources among its rival in order to achieve a balance between physical investment and investment in human capital , such as education , health care and other social sectors to ensure the adequacy of the available to cover current expenditure of resources , as well as the development of the role of the private sector because they provide small and medium enterprises of support and strength for decision-makers economic in all countries alike .

So the quest is about the role of the private sector in Iraq at the current stage as a sector supported the public sector , especially that the Iraqi economy is suffering from a deficit bilaterally , but the question that arises Is the private sector and the savings are able to solve the public sector Mahal in drawing axes of the local economy under the circumstances The current special session.

" Give a man a secure ownership of a barren rock format, and turn it to the Garden of Eden .. The property charm turns sand into gold ."
(Arthur Young 1787)